أين المحنة التي تواجه الأمة ؟

(1)

"**أمتي**" في محنة. ومن يتابع موضوعات هذا الكتاب، أو من يكون قد عاش أحداث هذه الأعوام الأخيرة من أعوام "**أمتي**"؛ يدرك أننا في محنة، وأنها محنة تستدعي بحثًا من الباحثين، ومراجعة من المفكرين، ثم هي أولاً وأخيرًا، وهي من قبل ومن بعد؛ تستدعي حركة من الحركيين، الذين يستطيعون بسعيهم العلمي ونشاطهم الفعلي تغيير الواقع.

نحن طبعًا نحتاج إلى رؤية وإلى نظر وإلى فكر، وأن يكون ذلك سابقًا للفعل؛ لأنه مرشد له وهادٍ إلى حركته. ولكن ما أقصد أن أقوله إن ما لدينا من رؤى ومن نظر وفكر هو كافٍ الآن لبدء أي حركة فعلية؛ بل أكاد أقول إن رؤانا ونظراتنا وأفكارنا قد بلغت الحد الذي لا تستطيع بعده أن تتطور وتنمو إلا إذا مارست الأعمال التي تستوجبها عليها حصيلة ما بلغته هذه الرؤى والنظرات والأفكار.

علينا أن نقطع "**المدى المرئي**" من الطريق لكي نستطيع أن نرى ما بعد هذا المدى. وما لم نقطع بالفعل "**المدى المرئي**"؛ يستحيل علينا أن نرى ما بعده. إننا نسير في طريق، والطريق لا يمتد نظرنا إليه من خلال قوة أبصارنا فقط، ولكنه يمتد بحركة الأرجل وقوة السيقان؛ التي تمكّن النظر من الامتداد إلى ما لم يكن يراه. ولنا في قول الرسول الكريم أسوة، ρ إذ علّمنا أن: "**مَنْ عَمِلَ بما يَعْلَم، أَوْرَثَهُ اللهُ عِلْمَ مَا لم يَعْلَمْ**".

على أننا ما دُمنا في صدد الفكر والنظر؛ فعلينا أن نحدد ما بلغه علمنا من ذلك، وأن نستشرف ما نقف دونه مما نحتاجه و لم نُحِطْ به خُبرًا بعدُ، ولن نحيط به -في ظني- إلا بالفكر المصاحب للفعل، وإلا بالنظر المواكب لحركة السواعد والأقدام.

(2)

ليست محنتنا الآن في ظاهرة الاستعمار الغربي الذي خبرناه تهديدًا وحصارًا وتغلغلاً وضغوطًا على إرادتنا السياسية، ثم احتلالاً عسكريًا وحكمًا مباشرًا، خبرنا كل ذلك على مدى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، ولكننا قاومناه بالوسائل السلمية؛ حيث كان للوسائل السلمية جدوى، وقاومناه بالعنف والسلاح؛ حيث كان يلزم للمقاومة أن تلجأ لهذا الأسلوب، وراوحنا بين الأسلوبين وجمعنا بينهما؛ حيث كان الجمع ممكنًا ومجديًا. واختلفت الأساليب وتنوعت الطرائق حسب ظروف كل من بلاد "**أمتي**" وحسب الأزمنة والمراحل التاريخية.

ولا أريد أن أستطرد في ذكر الأمثلة، ولا أن أشغل القارئ بتكرار ما يعرفه بالقراءة والدرس أو بالمعايشة والفعل؛ إنما يكفي أن أشير إلى تنوع أساليب الاحتلال؛ من احتلال عسكري مباشر للجزائر مثلاً في 1830، ومحاولة دمجها في الأمة الفرنسية وفرنستها حضاريًا، وإلى الفارق بين ذلك وبين احتلال مصر مثلاً في عام 1882، مع بقاء دولتها كما هي، وبقاء مركزها القانوني كما هو، والحرص على ظهور المشيئة الاستعمارية الحاكمة من خلال الإرادة الشكلية للدولة المصرية؛ وهذا ذاته ما حدث في العراق بعد 1920.

كما يظهر الفارق بين وسائل مقاومة السيطرة الأجنبية -فارق يؤكده تباين أوضاع التاريخ ومراحله وظروف الجغرافيا السياسية وأساليب تعامل الشعوب- وبين تجارب العمل السياسي؛ السلمي، والعنيف، وتنوع أساليب كل من العنف والنشاط السلمي.

وأنا أقصد -بهذه الأمثلة السريعة- أن أشير إلى أنه ما من بلد من بلادنا إلا وعَرَفَ الاستعمار على صورة من صوره، أو على كل صورة؛ من أول الضغوط الاقتصادية إلى التغلغل الاقتصادي والسياسي، إلى الحرب والغزو المسلَّح، إلى القواعد العسكرية، إلى الاحتلال العسكري الشامل، ومن فرض النفوذ السياسي إلى الحكم السياسي المباشر، وإلى إنشاء المجتمعات الاستيطانية بعمليات غزو بشري وطرد للسكان الأصليين وإحلال شعب آخر مهاجر واستيطانه.

عرفنا كل ذلك وعشناه أجيالاً على مدى قرنين من الزمان؛ مما ولَّد لدينا معارف عميقة الدلالة، وخبرات ثرية في تنوعها وعمقها، كما عرفنا وعشنا أساليب للمقاومة والمكافحة؛ فيها من تجارب الخطأ والصواب الكثيرة ما يشكل خبرات لنا في مستقبل أيامنا، ولدينا القدرة على استدعاء العبرة من كل ذلك، والقدرة على أن نستمد من تاريخنا المعيش المتصل بحاضرنا المرئي ما يُسهم في رسم خطط المقاوَمة، وتحديد أساليب التحرك المقاوِمة ضد أي أفكار حالّة أو وشيكة الحلول أو مهدِّدة بالحلول.

ومن جهة أخرى؛ فإن لنا من تجارب الاستقلال التي مارسناها في فترات متصلة أو متقطّعة من عقود القرن العشرين، وما صاحبها من أساليب حكم وبرامج تنمية اقتصادية واجتماعية -فيما فشلنا فيه، وفيما نجحنا- ما نستطيع به أن نُراكِم خبرات ونبلور سياساتٍ تتعلق بجوانب الأنشطة الاجتماعية والسياسية المختلفة؛ مستفيدين من خبرة الفشل بقدر استفادتنا من خبرة النجاح. وكل ذلك يعكس قدرة جماعية تتعلق بقضايا الصمود أمام ضغوط النفوذ الأجنبي، وتتعلق بقضايا مقاوَمة هذه الضغوط ومكافحة سياسات الغزو والاقتحام التي تتبعها إمبراطوريات القرن الحادي والعشرين.

ومن هنا يجيء وجهُ ما أراه صوابًا في قولي إن محنتنا ليست في ظاهرة الاستعمار الغربي؛ الذي يعاود الانقضاض علينا مع بدايات القرن الحادي والعشرين بأبشع أساليب التدمير والتقتيل والغزو، والإلحاق السياسي لدولنا بالعنف أو بالسلم؛ قاصدًا بذلك السيطرة الكاملة على الإرادة السياسية لدولنا ونظمنا الحاكمة.

(3)

وليست محنتنا أيضًا في أننا منقسمون على الصعيد الشعبي؛ تياراتٍ سياسية أو اجتماعية أو فكرية ثقافية، أو ذوي أديانٍ أو مذاهب أو طوائفَ أو أقوام.

إن من فتن الانقسامات بين الشعوب عندنا، ما أعيانا حله إلى الآن، وهو على التحديد الانقسام الكُردي/العربي في العراق، والانقسام المسيحي/الإسلامي في جنوب السودان. وفي غير هذين المجالين؛ تُوجَد فتن ولكنها ليست عصيّةً على الحل؛ رغم كل ما صادفنا عبر القرنين الأخيرين من صعوبات. ونحن ننظر في عموم الساحة الإسلامية التي يشكل المسلمون الغالبية في كل شعبٍ من شعوبها، أو يشكلون نسبة ذات بأس واعتبار؛ فلا يظهر لنا أن ثمة مشكلة طائفية تقوم على درجة من الخطورة تهدد الصالح الوطني المشترك، وتهدّد من أسس بناء الجماعة الوطنية في كل بلد؛ وذلك على نحو مرحلي ممتد.

ولا أريد هنا أيضًا أن أعيد على القارئ ما هو مشمول بمعارفه. يكفيني ويكفيه أن أستحثَّ ذاكراته لبعض الأمثلة؛ التي تتصل بتشكُّل الجماعة الوطنية في مصر مثلاً من المسلمين والأقباط في مواجهة قوى الاحتلال والعدوان، أو تتصل بتشكُّل علاقات المواطنة في كل من سوريا ولبنان في مقاومة الاستعمار الفرنسي، وفي إدارة الشئون العامة. ورغمَ ما حدثَ بعد ذلك من فتن في لبنان؛ فقد أمكن الخروج الذاتي منها بإدراك متبادل للزوم التنسيق والدعم للمشتركات العامة.

ولنا أن نعتبر بما حدث في نهايات السبيعينيات من القرن العشرين؛ فإنه ما إن أعلن الرئيس أنور السادات رئيس مصر وقتها أن حرب مصر وإسرائيل في 1973 هي آخر الحروب مع هذا العدو الإسرائيلي الصهيوني، وما إن شرع في المصالحة مع عدو مصر والعرب الجاثم على أرض فلسطين؛ حتى انفجرت العديد من المشاكل والصراعات؛ دبِّر منها ما دُبِّر، وأُدِير منها ما أُدِير؛ ذلك أن ضمان التصالح المشترك بين الأعداء لا يتوافر إلا بإشعال الفتن في صفوف الطرف الذي يجري التصالح على حسابه، وذلك ما دامت عناصر المعاداة لا تزال باقية لم تُصفَّ ولم تنتِه.

ونحن نتذكر أن الحرب الأهلية في لبنان بدأت في 1975، مع بدء السعي لتصفية الحرب الإسرائيلية/المصرية، واستمرت الحرب الأهلية طوال الثمانينيات، كما أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان واحتلال الجنوب اللبناني بدأ مع بداية الثمانينيات مع فراغ إسرائيل من مصلحتها مع مصر، وضمان خروج مصر من المعركة، وأن حرب العراق وإيران – والتي شاركت فيها دول الخليج بالمال– جرت مع بداية الثمانينيات أيضًا، واستغرقت هذا العقد كله، وأن حرب العراق/الكويت التي قَسَمَت الصفَّ العربي؛ قامت في عامي 1990 و1991، ولا تزال آثارها باقية. هذا من جهة الصراعات بين الأقطار العربية والصراعات المسلَّحة، أو التي استخُدم فيها العنف بأيٍّ من أشكاله، وأفادت إحداث شقوق وصدوع في الصفوف الوطنية.

على أنه في غير هذه الحالات الحادة، وفي داخل كل من مجتمعاتنا بدأت التشققات تعمل، وبدأت كيمياء التفتيت تُستخدم لإعادة **تشكيل** الجماعات؛ بأن تقوم المواجهة بين بعضهم البعض بدلاً من أن يقفوا متجاورين يواجهون شأنًا مشتركًا **ومخاطر** واحدة. وقد كان التوجُّه التاريخي لدى شعوب بلادنا يقوم بحسبان أن جوهر الشكل القائم يتعلق بالموقف الوطني إزاء العدوان الأجنبي، وحدث في هذه الفترة –من منتصف السبعينيات– أن أُعيد الترتيب في الساحات السياسية والاجتماعية والثقافية؛ ليصير التوجه لا إلى الصراعات الوطنية/الاستعمارية، ولا إلى صراعات الشمال المتقدِّم مع الجنوب النامي على المستوى العالمي، ولا إلى صراعات الشرق مع الغرب، ولا إلى صراعات الدول التابعة مع الدول المهيمنة؛ ولكن إلى صراعات الداخل في كل مجتمع؛ الصراعات بين ذوي الأديان المختلفة، وبين ذوي المذاهب المختلفة، وصراعات بين الطوائف كما في لبنان، وصراعات بين القبائل كما في وسط إفريقيا، وصراعات بين الرجل والمرأة، وبين الحكومات والشعوب .... وغير ذلك من صراعات الداخل مع الداخل.

(4)

إننا نلحظ جليًا هذه المسألة في مصر؛ فإن مصر دخلت من أول الثمانينيات في "**عقدي معاهدة السلام مع إسرائيل**" (كما يمكن أن نسمّي هذين العقدين الأخيرين)، وهما ذاهما عقدا التبعيَة للولايات المتحدة الأمريكية في كثير من دول "أمتي"؛ وهما العقدان اللذان أُحكم فيهما الطَوْق على هذه الدول، وتم بذلك استتباعها في الواقع الراهن.

وقد لاحظنا بالمعايشة خلال هذين العقدين صراعات ونزاعات فكرية؛ فأدير الصراع مثلاً بين المرجعية الإسلامية والمرجعية الوضعية؛ ليُشَقَّ صفوف أي تجمّع وطني، وليتلهىَّ به الرأي العام عن قضايا مصيرية تتعلق بإحكام عملية الاستتباع للهيمنة الأجنبية (الهيمنة الأمريكية على وجه التحديد)، وكان ذلك مع بداية الثمانينيات. وبدلاً من أن تنضاف القوى السياسية ذات التوجّه الإسلامي والمرجعية الإسلامية إلى الرصيد الوطني العام؛ حُوربت واتجهت أدوات الإعلام كلها ضدها لمحاصرتها وعزلها عن الفاعلية السياسية الوطنية، وبدلاً من أن تنضاف شركات توظيف الأموال الإسلامية إلى الرصيد الاقتصادي الوطني، وتشارك في التنمية وإعادة التجديد الاقتصادي للصناعات ومؤسسات المال والتجارة وتضيف إلى رقعة الاستصلاح الزراعي؛ حُوربت وحُوصرت ثم صُفّيت تمامًا (وقد كان ذلك في منتصف الثمانينيات، وبدلاً من أن يتعاون "**الإسلام**" مع "**العروبة**" لدعم الجماعية السياسية الوطنية؛ تصارع الشعاران سنين عددًا.

ثم جرى إلهاء الرأي العام الوطني وصرفُه عن مخاطر الخارج؛ إلى قضايا "**المرأة في مواجهة الرجل**"، وإلى قضايا "**حرية الرأي والإبداع الفكري والفنون**"؛ بحسب أن كل هذه القضايا تمثل صراعًا بين "**الحرية**" وبين "الإسلام"، وصراعًا بين "**حقوق الإنسان**" وبين "**الإسلام**"؛ وذلك في وقت كانت حقوق الإنسان تتمثل أكثر ما تتمثل في أساليب الحكم وضغوطها على الحياة السياسية، وهيمنة الحكومات على مصائر الشعوب(!)، والضغوط الأمنية التي تُمارس على نشاط الأحزاب والجماعات السياسية(!).

أفاق الكثير من شعوب "**أمتي**" –على مدى التسعينيات– على أنهم كانوا قد انشغلوا في اهتماماتهم الثانوية بما صَرَفَهم عن الأفكار الخارجية التي كانت محيطة، ثم أضحت وشيكة، ثم صارت حالَّة ومتحققة. وبدأت خبرات السنوات الماضية تظهر؛ من حيث ما يتعين أن تكون عليه أولويات السياسات والقضايا والمخاطر.

وقد كان لأزمة الخليج (في 1990– 1991) أثر مهم في هذا الشأن؛ عندما اجتاحت جيوش العراق أرضَ الكويت، وأعلنت حكومةُ العراق ضمَّ الكويت إلى ولاياتها؛ لأنها أقامت المشكلتين الأساسيتين الحاكمتين لتاريخ الشعوب العربية والإسلامية؛ أقامتهما بأعمق ما تكون صورتهما، وبأحدِّ ما تكون وجوه التصادم بينهما؛ وهما مشكلة "**الاستبداد الداخلي**" لنظم الحكم، ومشكلة "**الاستعمار الخارجي**" لبلادنا، وبدا بوضوح أن هناك مأزق اختيار – وصفه الشاعر العربي القديم– اختيارًا بين الثكل والعار؛ "**فاختر، وما بينهما حظٌّ لمختار**".

ولظهور هذا التصادم بين طرفي ما كنا نسميه "**التوجه الوطني الديموقراطي**"، وبحدوث التضارب بين الطرف الوطني الرافض لاحتلال، أيٍّ من أراضي العرب والمسلمين بقوات عسكرية غربية، والرافض للمشاركة في ذلك، والمقاوِم لهذا الأمر، وبين الطرف الديموقراطي الرافض للاستبداد الداخلي ونظمه السياسية الاجتماعية؛ بحدوث هذا التضارب بدأت التصنيفات السياسية للتيارات السياسية والاجتماعية –التي كانت آخذة في الاستقرار على أسس فكرية أو صراعات داخلية/داخلية– تتحرك في اتجاه إعادة الترتيب والتصنيف على أسُس وطنية تضع الأولوية لمخاطر الخارج.

وقد لاحظنا أن التجمعات الفكرية والسياسية التي كانت قد تبلورت في الثمانينيات على أوضاع معينة؛ بدأت تلاقي اختلافات حادّة داخلها بين فصيلين، وأن كلاً من التيار الإسلامي، أو التيار القومي أو التيار الاشتراكي (بما يتمثل في كلٌّ منها من أحزاب أو جمعيات أو صحافة أو غير ذلك)؛ وَجَدَ من داخله من يرفض الاستعانة بالأمريكيين؛

ولو لتحرير الكويت من العراقيين، وَوَجَدَ من داخله أيضًا من يرفض الفعل الاستبدادي لحكومة العراق؛ ولو بالاستعانة بالأمريكيين وغيرهم.

ومن هذا الوقت؛ بدأت إعادة التشكل والتصنيف للتيارات السياسية والفكرية، وبدأت إعادة النظر في الأولويات بين مخاطر الخارج على بلادنا وآثام الداخل وأوزاره. و"**جزى الله الشدائدَ كلَّ خير**"؛ نعرف بها عدوَّنا من صديقنا.

والمقدَّر أنه -مع هذا التحول وإعادة الترتيب للأولويات- فإن ثمة خبراتٍ تولَّدت لدى تيارات الرأي العام بما يجعل هذه التيارات أو الغالب من فصائلها أحرصَ على التجمع والتلاقي؛ استجابةً للمخاطر التي يفرضها الخارج عليهم جميعًا.

ومن هنا؛ يظهر أن محنتنا ليست في انقساماتنا الشعبية؛ فقد صرنا أكثر قدرة على حلها وعلى التجمّع. وعلى مدى التسعينيات مالَ بنا ميزان التقدير إلى اتجاه الاعتدال في ترتيب الأولويات، وصارت مخاطر الخارج على الرأس من هذه الأولويات؛ بما يمكّن من السير في طريق رسم السياسات الأنسب. ومع وجوب التنبيه إلى أننا في هذا المجال أمام فتنة تنشأ ثم يُعاد إنشاؤها؛ ثم تتكرر من جانب ساسة وسياسات وأجهزة إعلام، وأمام إحداث للوقيعة بين الطوائف وذوي المذاهب والأديان، وإثارة للصراعات الفكرية من جديد.

ومع وجوب الحذر الدائم من إعادة روح الخلافات حول فروع المسائل بما يُلهي عن الاهتمام بأصول الضرورات الوطنية (من تجمّع ضد المخاطر الخارجية، ومن تجمع من أجل مقاومة الاستبداد) مع وجوب استبقاء الحذر في هذه الأمور؛ تبقى ثمة ثقةٌ بأن لدينا من الخبرات والتجارب وأرصدة الماضي؛ ما يمكّن من تجاوز أيٍّ من هذه الفتن؛ سواء فتن الصراعات الدينية أو المذهبية أو الفكرية، أو غيرها. وذلك؛ فيما عدا ما يتعلق بجنوب السودان، وأكراد العراق، وما علق بهما من تعقيدات تاريخية ليس المجالُ مجالَ الإفاضة فيها.

(5)

إن محنتنا -فيما يبدو لي- صارت في هذا الصَّدْع الذي يصيب الكثير من بلادنا في العلاقة بين الحكومات والشعوب، أو بين الدولة والأمة؛ حسبما أنتجت الأوضاع السياسية في السنوات العشرين أو الثلاثين الأخيرة؛ على وجه الخصوص. ولتتضح هذه المسألة تحسن الإشارة إلى ما قبلها.

ونحن نعرف أن أهم ما يبرّر قيام الدولة؛ هو أنها تحرس الجماعة المحكومة بها، وتصدُّ عنها مخاطر الخارج، وأنها ترعى الجماعة في توازن تكويناتها الفرعية، وفي تماسك قواها الذاتية. ونعرف أن الدولة إذا فشلت في القيام بأي من هاتين الوظيفتين الرئيسيتين؛ فإنها إما أن تنهار لتنشأ دولة أخرى تخلفها وتعبر عن الأوضاع الجديدة للجماعة، أو أنها تسرع بإحداث تغييرات هيكلية في تشكيلاتها وأطقمها لتستعيد دورها في حراسة الجماعة، ورعاية قوى التماسك فيها.

والحادث إنه على مدى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين؛ أخذت "**الدولة**" -في بلادنا العربية والإسلامية، وفي عموم الشرق كله- أخذت في التآكل والسقوط تحت ضربات الغزو الاستعماري، والاقتحام السياسي والعسكري لهذا الغزو. وقامت الحركات الشعبية بدورها في تحرير بلادها من الاحتلال واسترداد الإرادة السياسية

الذاتية؛ وذلك على تنوع وتفاصيل ليس المجالُ مجالَ الحديث عنها. وتشكَّلت إدارات ودول جديدة في البلاد المختلفة؛ كل حسب ظروف نشأته.

وقد نشأت إدارات الدولة الحديثة في بلادنا في ظروف تاريخية للقرنين التاسع عشر والعشرين، ونشأت بأساليب بناء الدولة المركزية القومية في أوروبا؛ فطفر الحكم المركزي طفرة واسعة، واستعانت بنماذج البناء الإدارية ووسائل السيطرة الحديثة التي نبتت في ظروف التطور الأوروبي في الفترة ذاتها، وكان ظهور هذه النماذج والأساليب متوازنًا في أوروبا الغربية مع تطور مجتمعاتها ودولها، وحركاتها السياسية وأنشطة جماعاتها الفرعية؛ طبقيةً اقتصاديةَ كانت أو اجتماعيةً ثقافيةً؛ فلم تطغَ "المركزية" في الدولة طغيانًا يُرهِق روح التنظيمات والتكوينات الأهلية للجماعات المختلفة والمتنوعة.

ولكن تلك النماذج والأساليب التي نشأت بها دولنا في ظروف الهزائم السياسية، وفي ظروف قيام الأنشطة الأهلية على مستويات تقليدية غير نامية ولا حديثة؛ كان ذلك مما ساهم في تفرد الدولة وجبروت هيمنتها على أنشطة المجتمع الأهلي، وكان مما اختل به التوازنُ الاجتماعي بين سلطان الدولة ووسائلها الحديثة -المعتمِدة على خبرات الغرب، وتقنياته، وأساليب إداراته غير الشخصية، وتقسيم العمل، وغير ذلك- وبين وهن تشكيلات التكوينات الجمعية الأهلية التقليدية (كالنقابات والحرف والطرق الصوفية، ومدارس المذاهب وتجمعات الملل والنحل والفرق والأوقاف؛ بأساليب إداراتها الشخصية الفردية، ووسائل عملها التقليدية العتيقة.

كان التوازن الأساسي بين هذا الجهاز وبين الأنشطة الشعبية الأهلية؛ يقوم على أساس أن الدولة خاضعة -بكل قواها التنظيمية- لهذه الهيمنة السياسية للدولة المستعِمرة، ومن والاها من قوىً اجتماعية وفئات أهلية، وأن ثمة حركة شعبية تستهدف التحرير الوطني، وتقوم بتنظيم الشعب في مجال الأنشطة الأهلية؛ وهي حركة -أو حركات- إن لم تكن تهتم بالشئون الحياتية اليومية للناس؛ فهي كانت تشكل ثقلاً سياسيًا قادرًا على تحريكٍ شعبيٍّ واسعٍ مما تعمل له الدولة حسابًا. فلما استقلت الدول وانزاحت السيطرة الأجنبية في مجملها؛ ظهرت حكومات التحرر الوطني لتبني هياكل دولها مما تراكم من قبل وتشكَّلَ (من أجهزة، وأشخاص مدرَّبين، وخبرات عمل سابقة)؛ فورثت الأجهزة السابقة، وفي الوقت ذاته لم تكن ثمة ضرورة لقيام التنظيمات الشعبية التي كانت تؤدي دور التحرير والاستقلال؛ لأن الدولة ورثت هذه الوظيفة بموجب نزوعها الوطني وسياستها الاستقلالية؛ ومن ثم خلا الجوُّ لجهاز إدارة الدولة من أي تشكيل أهلي شعبي يشكل تجمعًا منتظمًا، ويوازن سلطتها، ويحد من إمكاناتها.

واستطاعت الدولة الوطنية أن تقيم تنظيمات شعبية تابعة لها؛ غير ذات استقلال عنها، وغير ذات قدرة على التسيير الذاتي لشئونها من دون إدارة الدولة. واستطاعت أيضًا أن تهيمن على التشكيلات الشعبية النوعية؛ التي كان التوازن السابق بين الدولة والتنظيمات السياسية للتحرير الوطني يمكّن من قيامها واستقلالها النسبي وتحقق الإدارة الذاتية لها؛ ثم لما توحدت الدولة مع حركة التحرر؛ سقط التوازن الذي كان يقوم به استقلال هذه التشكيلات الشعبية النوعية (كالنقابات المهنية والعمالية والاتحادات وجمعيات الفلاحين أو الجمعيات الثقافية)؛ حيثما وجد أي من ذلك. واستوعبت الدولة كل هذه التشكيلات؛ بالدمج، أو بالإلحاق، أو بالهيمنة الإدارية الدائمة. وأقصد بالدمج إفناء الوجود الذاتي، وقيام الدولة بالنشاط ذاته. وأقصد بالإلحاق؛ تبعية النشاط للدولة وإدارتها له من خلال التشكيل الأهلي. وأقصد بالهيمنة؛ فرض الدولة سلطتها الوصائية على التشكيل؛ من خلال اعتماد قراراته أو رقابة نشاطه الجاري، أو القدرة على حل أجهزته الإدارية واستبدال غيرها بها.

(6)

وقد حدثَ أن اعترت بلادَنا موجةٌ أخيرة من موجات الهيمنة الاستعمارية؛ اعتمدت على فتوة الولايات المتحدة الأمريكية وقدراتها الاقتصادية والعسكرية النووية، وإرثها لخبرات الاستعمار القديم وتقاليده، واعتمدت على التجزؤ والانقسام الذي كانت عليه نظمنا وحكوماتنا الوطنية حديثة العهد بالاستقلال والتنمية، واعتمدت -بعد ذلك- على انهيار الثنائية الدولية بسقوط الاتحاد السوفيتي، وتفرّد الولايات المتحدة بالهيمنة والزعامة للدول الكبرى؛ مما أفقدَ الدول حديثة العهد بالاستقلال الوطني دعمًا وفرصًا تأتيها من الثنائية الدولية. وكان من أسباب ما اعترى بلادنا من هذه الموجات؛ أن كلاً من دولنا كانت -مازالت- مناعتها التحررية والاستقلالية مجروحة؛ إما نتيجة نقص الخبرة في أساليب الحكم والتنمية، أو نتيجة عدم خلوص الحكم الوطني للوطنيين وحدهم، أو نتيجة وجود التوترات الخارجية، والأزمات الإقليمية المحيطة بأي من البلاد المعنيّة؛ بما يمكن من إثارتها واستنفاد الطاقة والجهد، أو تحقيق الهزائم العسكرية؛ مثل حالة إسرائيل بالنسبة للدول العربية المحيطة، أو حالة جنوب السودان بالنسبة للسودان أو غير ذلك.

وعندما انتكست النظم الوطنية لدول الاستقلال الوطني حديثة التكوّن؛ أُفرِغت هذه الدول من محتواها السياسي والاجتماعي الخاص باستكمال السعي للتحرر، وسياسات التنمية والتكامل الإقليمي بين بعضها البعض؛ أُفرغت من ذلك، وحَلَّ محلَّ هذا المحتوى قياداتٌ سياسية وخبراء نقلوا بلادهم من سياسات الاستقلال والتحرر إلى سياسات التبعية والخضوع السياسي والاقتصادي للدول الكبرى، وكل ذلك جرى باستخدام ذات أداة الدولة القائمة؛ فصارات أجهزة الإدارة والحكم منفصلة عن الجماعة السياسية، لا تتصل بها اتصالاً ديمقراطيًا، ولا تتصل بها اتصال تحقيقٍ لأهداف الجماعة في التحرر، وفي إنماء السياسات وإشباع الحاجات الضرورية.

والأخطر من ذلك أن سياسات التنمية للقوى الخارجية أَفرغت العديد من هذه الدول من أهم وظائفها التاريخية الأساسية؛ وهي حراسة الأمن الجماعي لشعوبها من مخاطر الخارج. هي؛ -أولاً- لم تستطِعْ أن تقوم بهذا الواجب للاختلال الكبير بين قدراتها العسكرية والاقتصادية والتقنيّة والإدارية وبين قدرات القوى الدولية الطامعة، -ثانيًا- كانت معزولة في تكويناتها التنظيمية عن شعوبها؛ بعدم توافر الصلة الديمقراطية المنتظمة بينها وبينهم، ثالثًا- صارت معزولة عن شعوبها أيضًا بما اتخذته من سياسات التبعية لدول الخارج المتنوعة؛ وكل ذلك أغلق الفئات العليا من رجال هذه الدول على أنفسهم، وصاروا أوثق رباطًا بعلاقات الخارج المتنوع، وصاروا منفّذين لسياسات الخارج أكثر منهم معبرّين عن مطالب الداخل؛ سواء كان هذا الداخل شعبًا كادحًا أو رأسماليين، أو ملاك أراضٍ، أو مثقفين، أو مهنيين أو غير ذلك.

إن دول بلادنا -المعنية هنا- في تشكّلها العضوي تتصنَّف على نوعين فيما أظن: دولٍ تشكلت أجهزتها وانبنت مؤسساتها من رجال ينتمون إلى الجماعة السياسية العامة التي تقوم عليها أي من هذه الدول؛ بغير فروق جوهرية بينهم (من حيث الانتماءات القبلية أو الطائفية أو الإقليمية أو الثقافية العقيدية أو المذهبية) مثل مصر، ودولٍ تشكلت أجهزتها وانبنت مؤسساتها من رجال ينتمون إلى جماعة فرعية أو جماعات فرعية معيَّنة (وذلك حسب الطابع الغالب لهذه الدول)؛ فباكستان بتكوينها الأول -حتى أوائل السبعينيات- كانت تضم قسمين: (شرقي وغربي)؛ ولكن دولتها كانت تتشكل في الأساس من أهل الإقليم الغربي، وقد انفصل الإقليم الشرقي مكونًا بنجلاديش في السبعينيات.

والسودان –مثلاً– تتشكل دولتها في الأساس من أهل الشمال السوداني. وبلاد الخليج العربي يُلحظ الأثر القبلي في تشكّل أجهزتها، ويُلحظ الأثر الطائفي في تشكّل دول الهلال الخصيب؛ وهكذا.

وإن المنطق قد يفضي إلى القول بأن النوع الأول من الدول والأنظمة يكون أقرب استعدادًا للتواصل الديمقراطي مع الجماعة السياسية المحكومة، ويكون أقرب استعدادًا من النوع الثاني؛ الذي تخضع النخبة الحاكمة فيه لضيق العلاقات الطائفية أو القبلية أو الإقليمية. وهذا المنطق لا يخلو من صواب –بل الظن أنه هو الأميل للصواب– إذا كانت العلاقات بين تشكيلات الدولة وجماعتها السياسية منفتحة للتغيير والتعديل والتأثر المتبادل. ولكن إذا كانت تلك العلاقات منغلقة وقنوات التأثر والتأثير تكاد تكون مسدودة؛ فإن النوع الأول المذكور يصير أشد انغلاقًا وانعزالاً؛ ذلك أن النخبة الحاكمة تكوِّن –وقتها– مجموعة من الرجال لا يربطهم بعضهم ببعض إلا وجودهم على قمة السلطة، متحكمين في أجهزة التقرير والتنفيذ كلها، ومترابطين برباط المصلحة بعضهم ببعض؛ فيكونون أشد انعزالاً. بينما أن النوع الثاني لا يستبد بهم الانتماء الوظيفي وحده في قمة الدولة وأجهزتها؛ إنما يتزاحم عليهم فيه الانتماء الطائفي أو القبلي أو المذهبي؛ بما تقوم به فُرجة الانفتاح، مهما كان ضِيقُها وقصورها عن تمثل الجماعة السياسية في عمومها.

إننا نلحظ أن الدول المعنية هنا ليست فقط غير قادرة على حفظ أمن الجماعة من المخاطر الخارجية؛ ولكنها صارت أيضًا –في العديد من الحالات– تعوق الحركة الشعبية أو الحركات الشعبية التي تنتفض لمقاومة مخاطر الخارج، أو الزود عن سيادة جماعتها الوطنية. إن العديد منها صار أحرص على أمنه الذاتي منه على أمن الجماعة السياسية التي يحكمها ويُفترض أنه يمثلها ويحرسها؛ ومن ثم بدت في السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة مفارقات مهمة؛ وهي لا تفهم إلا بتبين تلك الخصائص التي سبقت الإشارة إليها في هذا الحديث.

من هذه المفارقات مثلاً؛ أن دولة باكستان التي نشأت في الأربعينيات من القرن العشرين، وتهيأ لها تكوين جيش حديثٍ في أحضان الخبرات والتدريب والتسليح التي أمدَّها بها التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة (من خلال حلف بغداد ثم الحلف المركزي) وهي دولة حازت السلاح النووي وتقف صنوًا للهند؛ هذه الدولة تشكل أفغانستان العمقَ الاستراتيجيَّ لها، ومن ينظر إلى الخريطة السياسية يدرك مباشرة أهمية أفغانستان الاستراتيجية لباكستان –سيما في ظروف عداء باكستان للهند– فإن أفغانستان تقوم مقام الحديقة الخلفية لباكستان، أو هكذا كانت تعتبرها. أما أفغانستان ذاتها فإن دولتها من أضعف الدول التي توجد في عالم اليوم؛ من حيث النشأة ونظم الإدارة والتقنية والجيش والشرطة وغير ذلك.

ومع ذلك؛ فإن الولايات المتحدة ما أن ضغطت على باكستان في سبتمبر 2001 لتتخلى عن دعمها لحكومة أفغانستان؛ حتى استجابت باكستان، متخلية عن كل ما يربطها بأفغانستان من اعتبارات أمن واعتبارات نفوذ واعتبارات روابط قبلية وعرقية ودينية ثقافية. أما أفغانستان الضعيفة؛ فقد بقيت صامدة، وأما حكومتها الضعيفة؛ فقد واجهت تحدي الولايات المتحدة لها، وما كان منها إلا أن دعت الزعامات ورؤساء القبائل (الذين تجمعوا على مدى ثلاثة أيام؛ لصعوبة الاتصالات وبدائيتها) ثم قرّروا أن على الولايات المتحدة أن تقدّم الدليل على جُرم الجُناة المنسوب إليهم تدميرُ أبراج نيويورك لتسلّمهم أفغانستان لها؛ فإن لم تفعل فهي –أي أفغانستان– باقية على المَنْعة لهؤلاء المطلوبين؛ وذلك حتى إنْ أقدمَ الأمريكيون على حرب أفغانستان وغزوها .. فإن وجد هؤلاء المطلوبون أن يرحلوا عن أفغانستان من أنفسهم ليجنبوها مخاطر العنف الأمريكي؛ فبها ونعمت وحبًا منهم وكرامة. وتحملت أفغانستان ما نعرفه جميعًا من حرب الأمريكيين لها منذ 7 أكتوبر 2001، ومازالت تتحمل.

ومن هذه المفارقات أيضًا أن إسرائيل احتلت الجولان في سوريا في 1967 واحتلت جنوب لبنان في 1982، ودولة سوريا أقوى إداريًا وعسكريًا بما لا يقارن بدولة لبنان، ولكن المقاومة الشعبية أجلت الإسرائليين عن جنوب لبنان بعد عشرين سنة من الاحتلال، و لم تجلُ إسرائيل بعدُ عن جنوب سوريا. وليست هذه المفارقة مما يعيب العملَ السياسيَّ السوريَّ من حيث الصمود والمقاوَمة؛ ولكنه يُظهر أن الأرض المحتلة إنما تتحرر أساسًا بالمقاومة الشعبية وبالعمل الأهلي وليس بالحروب النظامية، وأن المقاومة الشعبية هي **الأفعل** والأجدى في هذا الشأن. ونحن نعرف أن سوريا دعمت وأيدت المقاومة الشعبية في لبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي؛ ولكن لم يظهر أن أمكنها؛ أو كان في مقدورها، أو أنها كانت تستريح لظهور مقاومة شعبية في أراضيها (تُمسك بالسلاح وتقاوم المعتدين) أو أن تدعم وتؤيد هذا بوجه من وجوه العمل السياسي العسكري بين الأهالي.

وبالمثل؛ فيمكن أن تضرب المثل في ذلك بالسلطة الفلسطينية، وفصائل المقاومة الشعبية في فلسطين. السلطة محاصرة ومضروبة وتبحث عن الحلول السلمية التي لا تبدو لها واردة في الأفق السياسي؛ أما المقاومة الشعبية فهي مَنْ يقاوِم ويتلقَّى الضربات ويواجه الصعوبات. وكذلك الأمر في العراق، إذ بدا العراق (بعد انهيار دولته في مارس وأبريل 2003) أكثر قدرة -بحركة مقاومته الشعبية- على إيذاء العدوان الأمريكي وتكبيده الخسائر وإخراجه؛ صار أكثر قدرة على ذلك من العراق بدولته وجيشه النظامي المسلح.

ونحن نعرف أنه في صراعات المكافحة الوطنية؛ يواجه الوطنيون قوى العدوان الحديثة ذات التفوق النافذ بما لا يقوم معه مجال للمقارنة بين الطرفين. وإذا واجهت خصمك بما يتفوق به عليك من أدوات وأساليب وإمكانات وقدرات؛ فأنت الخاسر لا محالة، وأنت -فوق كل ذلك- الأقل ذكاء؛ لأنك اخترت غير المناسب من أدوات المكافَحة وأساليبها؛ إنما ما يميزك عنه أنه يدافع عن مصالحه، وأنت تدافع عن وجودك؛ فأنت الأطول نَفَسًا لأن الأمر يتعلق بوجودك، وأنت القادر على إفساد مصلحته وإحالتها إلى خَسَارة، وتحويل النفع المتبقي له إلى إضرار متحقق عليه, كما يميزك أنك أقدر على بذل الأرواح منه؛ لأنك مظلوم يدافع عن حياته وخصائص ذاته وثقافته, وجماعته التي يكسب من حياته فيها معنى هذه الحياة ذاتها، ويميزك أنك خفيف الحركة قليل التكلفة المادية؛ وهو جيش نظامي ثقيل الحركة باهظ التكلفة.

كل ذلك معروف مشتهر، وترد مناسبة ذكره هنا لبيان أنه لا تثريب على حكومة أو دولة ألا تستطيع مواجهة قوى العدوان الخارجي من الدول الكبرى الطامعة. والحكومة أو الدولة تعمل من خلال الجيوش النظامية، وهي تضطر للمواجهات الحاسمة وتسقط بهزيمة الجيش في مثل هذه المواجهات الحاسمة, وهي تسقط بالسيطرة على العاصمة أو على أداة الحكم المركزي؛ أي بسقوط بؤرة اتخاذ القرار المركزي. أما المكافحات الشعبية؛ فهي بسيطة التكوين، متكاثرة الخلايا، تتفادى المعارك الحاسمة؛ أو هي بعبارة أدق ليس لها أي إمكانية للاشتباك في مواجهة حاسمة؛ إنما هي تعتمد على إرهاق الطرف الخصم، وعلى العمل الصغير كثير التكرار الذي لا يمكن وقفه. وأدواتها بسيطة متاحة وأساليبها سهلة قريبة المنال، وكل المقصود هو إفساد سعي المعتدي إلى الاستقرار، وإفساد سعيه إلى تحقيق المنافع، والتسبب في التزيف المادي والبَشَري الذي لا ينتهي، أو لا يعلم متى ينتهي. وهذه المكافحات لا تملك الحكومات المركزية للدول الحديثة إمكاناتها.

ومن جهة أخرى؛ فإن الدول وأجهزتها المركزية لا تنظم جيوشًا فقط؛ وإنما تقوم بإدارة مجتمع كامل (بما فيه من مرافق وخدمات)، وتوفير الحدود الدنيا من احتياجات بشر يعيشون حياة يومية جارية في أقاليم شتى, وبيئات متعددة,

وأجيال من البشر بأعمار متنوعة، وغير ذلك مما تتوزّع عليه جهودها ومتطلبات الناس منها؛ وذلك بخلاف الحركات الشعبية التي يرد إليها عناصرها بالاختيار والتطوع، قابلين تحمل المخاطر مستعدين للبذل؛ فكل ذلك مقدَّر ومعروف، وتقوم به تجارب من الماضي.

كل ذلك معروف ومشتهر ومقدَّر، وتسنده تجارب أمم، وسوابق حركات شعوب؛ ربما لا مجال للإفاضة فيه، وهو مشمول بمعرفة القارئين. ولكن المشكلة المراد بيان ما تشكله من محنة في هذا السياق؛ أن الحكومات صارت تحول دون أن ينهض من شعوبها من يؤدي الوظائف الدفاعية المطلوبة، وأنها صارت تخشى من انتفاضة شعبها على المعتدين من الخارج؛ بأكثر مما تخشى من عدوان الخارج عليها وعلى شعبها، وهي تنظر إلى أمنها الذاتي بحسبانه متناقضًا -في مقتضياته- مع مقتضيات حماية الجماعة السياسية في عمومها، وصارت الشعوب لا تواجه عدوان الخارج عليها فقط، ولكنها تواجه القيود التي تفرضها حكوماتها عليها لئلا تلبي نداء المقاومة.

هذه هي المحنة التي لم تبدُ في الأفق بعدُ بوادرُ لحلها. لقد عرفنا في سوابق تاريخنا كيف أن الحركات الشعبية؛ حتى إن لم تستولِ على السلطة في دولها؛ فإنها رشَحَتْ على القائمين على السلطة في هذه الدول؛ بما بدَّل في أشخاص الحاكمين من داخلها, وغيَّر في سياساتها تغيرات جوهرية استقامت بها سياسات وطنية رشيدة. وعرفنا أيضًا من سوابق تاريخنا؛ كيف أن حكوماتٍ لنا لم تستطع -في إطار إمكانات الدولة وأساليب عملها- أن تناجز قوى العدوان الخارجي على بلادها؛ للاعتبارات التي وَرَدَت فيما سبق؛ فرَشَحَت هذه الحكومات على شعوبها وأمدَّت حركاتِ المقاومة الشعبية بالعناصر الأساسية للمكافحين فيها؛ كما حَدَثَ مثلاً في مصر مع القاعدة البريطانية العسكرية في 1953، وكما حَدَثَ في غزة تحت الإدارة المصرية في 1954 و1955, وكما حَدَثَ في العدوان الثلاثي على مصر في 1956؛ فالإمكانيات ممكنة، ولها سوابق تاريخية ملهِمة.

إنما المشكلة في هذا الانغلاق التام الذي تمَّ؛ فسدَّ منافذ العديد من الحكومات من دون شعوبها، فَتَشَخْصَنَتْ وصارت شأنًا خاصًا.

لقد صار أمن الأمة معلقًا على قدرتها على استعادة سيطرتها على دولها، ونظم الحكم فيها.

الحمد لله

المستشار طارق البشري